



Volume 15 | Issue 3

Article 11

2025-09-30

The Role of the Liquidity Gap in Credit Expansion - An Analytical Study of a Sample of Commercial Banks Listed on the Iraq Stock Exchange

Laila Abdul Karim Mohammed

University of Mosul / College of Administration and Economics, Layla_abdulkarem@uomosul.edu.iq

Follow this and additional works at: <https://muthjaes.researchcommons.org/mjaes>

 Part of the Accounting Commons, Business Administration, Management, and Operations Commons, Finance Commons, Operations and Supply Chain Management Commons, and the Public Administration Commons

Recommended Citation

Mohammed, Laila Abdul Karim (2025) "The Role of the Liquidity Gap in Credit Expansion - An Analytical Study of a Sample of Commercial Banks Listed on the Iraq Stock Exchange," *Muthanna Journal of Administrative and Economics Sciences*: Vol. 15 : Iss. 3 , Article 11.

Available at:

This Article is brought to you for free and open access by Muthanna Journal of Administrative and Economics Sciences. It has been accepted for inclusion in Muthanna Journal of Administrative and Economics Sciences by an authorized editor of Muthanna Journal of Administrative and Economics Sciences. For more information, please contact Mjaes@mu.edu.iq.

The Role of the Liquidity Gap in Credit Expansion - An Analytical Study of a Sample of Commercial Banks Listed on the Iraq Stock Exchange

Asst. Prof. Dr. Laila Abdul Karim Mohammed

University of Mosul / College of Administration and Economics

ABSTRACT

This research aims to analyze the specificity of succession between nine and the expansion of credit on the establishment consisting of five private Iraqi commercial banks for the period (2014-2023). The research may be conducted at the level of descriptive analysis with standard employment trends and relative analyses and analysis of these ratios by relying on the following financial data of the banks under study and analyzing them, The research results showed that all the banks studied have a positive liquidity gap, but this excess liquidity was not reflected in credit expansion, as Iraqi banks behave conservatively in investing their funds due to recurring crises, lack of trust, and the absence of investment channels. Therefore, the research recommends encouraging Iraqi banks to invest their accumulated liquidity in granting credit facilities studied according to feasibility studies, instead of freezing them.

Keywords: positive liquidity gap, negative liquidity gap, credit expansion.

Received 5 August 2025; Revised 4 September 2025; Accepted 26 September 2025
Available online 30 September 2025

Corresponding author: Asst. Prof. Dr. Laila Abdul Karim Mohammed
E-mail address: Layla_abdulkarem@uomosul.edu.iq

<https://doi.org/xx.xxxxxx/2572-5386.1503>

2572-5386/© 2025 Published by Muthanna Journal of Administrative and Economics Sciences (MJAES). This is an open access article under the CC BY 4.0 Licence (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).

دور فجوة السيولة في التوسيع الائتماني- دراسة تحليلية في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

أ.م.د. ليلى عبد الكريم محمد

جامعة الموصل/ كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

يهدف هذا البحث الى تحليل طبيعة العلاقة بين فجوة السيولة والتوسيع الائتماني على عينة مكونة من خمسة مصارف تجارية عراقية خاصة للمدة (2014-2023)، وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي مع توظيف النماذج القياسية والاحصائية لقياس وتحليل هذه العلاقة من خلال الاعتماد على البيانات المالية المنشورة للمصارف المبحوثة وتحليلها، وقد توصلت نتائج البحث ان جميع المصارف المبحوثة تمتلك فجوة سيولة موجبة ولكن هذا الفائض بالسيولة لم ينعكس بالتوسيع الائتماني كون المصارف العراقية تسلك سلوكاً متحفظاً في توظيف اموالها بسبب الازمات المتكررة وانعدام الثقة وغياب قنوات الاستثمار وبذلك يوصي البحث على تشجيع المصارف العراقية على توظيف السيولة المتراكمة لديها في منح تسهيلات ائتمانية مدروسة وفق دراسات جدوى بدلاً من تجميدها.

الكلمات المفتاحية: فجوة السيولة الموجبة، فجوة السيولة السالبة، التوسيع الائتماني.

تم الاستلام في 5 أغسطس 2025؛ تم المراجعة في 4 سبتمبر 2025؛ تم القبول في 26 سبتمبر 2025
متاح على الإنترنت 30 سبتمبر 2025

المؤلف المراسل: أ.م.د. ليلى عبد الكريم محمد
عنوان البريد الإلكتروني: Layla_abdulkarem@uomosul.edu.iq

<https://doi.org/xx.xxxxx/2572-5386.1503>

مقدمة

تعد ادارة السيولة من ابرز التحديات الجوهرية التي تواجه القطاع المصرفي العراقي، في ظل بيئة اقتصادية غير مستقرة نسبياً وتحولات نقدية متكررة، اذ تؤثر فجوة السيولة بشكل مباشر على قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الاجل ما ينعكس على قراراته الائتمانية، اذ ان الفجوة السالبة قد تحد من التوسيع الائتماني بسبب ارتفاع مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات قصيرة الاجل، في حين ان الفجوة الابيجابية قد تعني توفر موارد جاهزة يمكن توظيفها في منح وزيادة النشاط الائتماني.

ومن هنا تبرز العلاقة الجدلية بين ادارة السيولة والتتوسيع الائتماني والتي تستوجب الدراسة والتحليل في القطاع المصرفي العراقي نظراً لما يبرر به القطاع من ازمات وتحديات عديدة.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل المصارف العراقية في ادارة السيولة، الا ان ظاهرة فجوة السيولة لاتزال تشكل عقبة امام القدرة الائتمانية للمصارف، ومن هذا المنطلق يسعى البحث الى تحليل العلاقة بين فجوة السيولة والتتوسيع الائتماني في القطاع المصرفي العراقي من خلال بيانات مجموعة من المصارف العاملة في العراق وعدها 5 مصارف خلال الفترة من 2014-2023 بالاعتماد على منهج تحليلي وقياسي يربط متغيرات البحث.

في ضوء ما تقدم، قسم البحث الى عدة أجزاء قسمت بالمنهجية والدراسات السابقة والاطار النظري لفجوة السيولة والتتوسيع الائتماني ومن ثم الجانب التحليلي والاستنتاجات والتوصيات ومصادر البحث.

المبحث الاول / منهجية البحث والدراسات السابقة ذات العلاقة

اولاً: منهجية البحث

مشكلة البحث: تعد ادارة السيولة في المصارف التجارية عاملًّا مهمًّا في العمل المصرفي حيث تعتمد المصارف الى حد كبير في منح القروض على مدى توفر السيولة، ولكن في البيئة المصرفية العراقية نلاحظ ان المصارف تحفظ مستويات عالية من السيولة دون ان يقابل ذلك توسيع ائتماني، ومن هنا تبرز مشكلة البحث والتي تدور حول التساؤل الاتي:

1- ما مدى تأثير فجوة السيولة على التوسيع الائتماني للمصارف عينة البحث.

أهمية البحث: تبع اهمية البحث من كونه يتناول احد المواضيع المهمة والحيوية في العمل المصرفي والذي يربط متغيرين اساسيين هما (فجوة السيولة والتتوسيع الائتماني)، فضلاً عن ذلك تمت دراسة البحث ضمن بيئة مصرفية تواجه ازمات مالية ومصرفية واقتصادية وصحية ومخاطر بشكل مستمر، وبناءً على نتائج البحث التي قد تساعد ادارات المصارف في رسم سياسات تحفيزية للمصارف ذات الفجوة الموجبة لتعزيز التوسيع الائتماني وفهم اسباب عزوف المصارف على منح الائتمان على الرغم من امتلاكها فائض بالسيولة.

فرضية البحث: قمت صياغة فرضيات البحث كما يلي:

- 1- الفرضية الرئيسية: تؤثر فجوة السيولة بشكل معنوي على التوسيع الائتماني في المصارف عينة البحث. وتتبع منها فرضيتين فرعيتين:
- 2- الفرضية الفرعية الاولى: تؤثر فجوة السيولة (الموجبة) طردياً على التوسيع الائتماني للمصارف عينة البحث.
- 3- الفرضية الفرعية الثانية: تؤثر فجوة السيولة (السالبة) عكسيًّا على التوسيع الائتماني للمصارف عينة البحث.

هدف البحث: يهدف البحث الى تحقيق الاهداف الاتية:

- 1- قياس وتحديد فجوة السيولة (موجبة او سالبة) لدى المصارف المبحوثة.
- 2- قياس التوسيع الائتماني ومعدلات نمو القروض في المصارف عينة البحث.
- 3- تحليل العلاقة بين فجوة السيولة والتتوسيع الائتماني من خلال ادوات قياسية واحصائية.
- 4- تقديم توصيات للمصارف العراقية لتحسين ادارة السيولة المصرفية وتعزيز دورها في التوسيع الائتماني.

منهج البحث

استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي، مع توظيف المنهج القياسي لاختبار فرضيات البحث باستخدام بيانات ثانوية للعينة المبحوثة.

حدود البحث

- 1- الحدود المكانية: المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
- 2- الحدود الزمنية: البيانات المالية الثانوية السنوية للفترة من 2014-2023.

الجدول (1): المصارف التجارية العراقية عينة البحث (المبالغ بملايين الدنانير العراقية)

الرتبة	المصرف	سنة التأسيس	اجمالي الموجودات	حق الملكية
1	المصرف الأهلي العراقي	1995	3982.98	500.05
2	مصرف أشور الدولي	2005	757.76	306.84
3	مصرف الشرق الأوسط	1993	3982	500.05
4	مصرف الاقتصاد	1999	499.549	272.739
5	مصرف الاقليم التجاري	2001	1001.04	359.492

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية والميزانيات السنوية للمصارف التجارية العراقية عينة البحث للعام 2023.

- 3- الحدود الموضوعية: قياس وتحليل اثر فجوة السيولة على التوسيع الائتماني.
- 4- مجتمع وعينة البحث: تمثل مجتمع البحث بالقطاع المصرفي العراقي، اما عينة البحث فقد تكونت من خمسة مصارف تجارية خاصة وكانت عينة عمدية غير عشوائية وذلك بناءً على توفر البيانات ونشاط المصرف الاقراضي.

ثانياً: الدراسات السابقة ذات العلاقة

تناولت العديد من الدراسات السابقة العلاقة بين فجوة السيولة ودورها في التوسيع الائتماني، وكانت نتائج الدراسات متقاربة، فقد هدفت دراسة (Haan & den End, 2011) الى تحليل اثر صدمات السيولة المفاجئة على سلوك المصارف، وكانت عينة البحث 17 مصرف هولندي وخلال فترة الازمة المالية العالمية 2007-2009، باستخدام نموذج VAR panel، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج اهمها انخفاض واضح في نسبة الائتمان المصرفي بسبب صدمة السحب المفاجئ وتخزين السيولة المتبقية وعدم استثمارها مما اثر سلباً في التوسيع الائتماني. كما اكدت دراسة (الذباهي والموسوي, 2017) الى الكشف عن طبيعة العلاقة بين ادارة السيولة والائتمان المصرفي في المصارف التجارية العراقية تمثلت بثلاثة مصارف هي (بغداد، الشرق الاوسط، الخليج التجاري) والمصارف الاردنية تمثلت بصرفين (الاردن، العربي، الاسكان)، وقد تم الاعتماد على ستة مؤشرات للسيولة ومؤشرين للائتمان كما تم تحليل هذه المؤشرات، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسب السيولة القانونية والائتمان المصرفي. كما هدفت دراسة (مريم, 2018) الى تحديد اهم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المصرفية وكيفية بناء انظمة ادارة لهذه المخاطر وفقاً لمتطلبات الرقابة المصرفية الدولية، وقد تضمنت عينة الدراسة مجموعة من المصارف التجارية الجزائرية وغطت الفترة الزمنية الممتدة من 2010-2015، وقد خلصت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها انه على المصارف المبحوثة الحد من المخاطر الائتمانية من خلال تحليل مفصل لوضعها المالي ونوعية الضمانات التي يقدمها وتحسين نوعية وكمية رأس المال من خلال الالتزام بالتعليمات التي تحددها مقررات لجنة بازل III. كما هدفت دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي (IMF) الى تحليل فجوات السيولة في الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة كورونا فضلاً عن تقييم مدى فعالية السياسات الحكومية مثل الضمانات الائتمانية وتأجيل دفع الضرائب ودعم الاجور وغيرها من التدخلات التي ساهمت فعلياً في سد الفجوة، وقد استخدمت الدراسة بيانات تفصيلية لا كثر من 15 مليون شركة في 17 دولة، كما اعتمدت الدراسة على نماذج محاكاة افتراضية لتقييم هذه الشركات بدون التدخل الحكومي، وخلصت الدراسة الى عدة نتائج اهمها ان الدول المتقدمة كانت قادرة على سد 70% - 80% من فجوات السيولة باستخدام ادوات السياسة المالية، اما الدول النامية فقد كانت النسبة منخفضة اذ تراوحت ما بين 40-50% مما اثر على التوسيع الائتماني. فقد هدفت دراسة (الشمرى, 2022) الى دراسة اثر فجوة السيولة في مؤشرات الصحة المالية لخمسة مصارف عراقية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2005-2020، وقد استخدمت الدراسة مجموعة من المؤشرات وهي فجوة السيولة ونسبة فجوة السيولة والعائد على الموجودات والعائد على حق الملكية والعائد على الودائع ومعدل صافي هامش الربح، وقد خلصت الدراسة بان المصارف عينة البحث كانت تعاني من فجوة سيولة سالبة نتيجة لعدم امتلاكها ملحوظات كافية لمواجهة مطلوباتها المتقلبة مما يؤدي الى زيادة تعرضها لمخاطر السيولة.

وبعد استعراض الدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغيرات البحث العربية منها والاجنبية ومن خلال الاطلاع على الاستنتاجات التي توصلت اليها تمكنت الدراسة الحالية من تحديد موقعها بين الدراسات السابقة وتحديد اوجه التشابه والاختلاف بينهما اذ حاولت الدراسة التركيز على تحليل العلاقة بين مجموعة من مؤشرات فجوة السيولة ومؤشرات التوسيع الائتماني، كما غطت مدة البحث من 2014-2023 اذ شهدت هذه الفترة سلسلة من التغيرات الاقتصادية والسياسية والازمات المالية والصحية والسياسية، وكانت عينة البحث مكونة من خمسة

مصارف تجارية خاصة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وبهذا فقد اختلفت عن سابقتها من الدراسات السابقة، وتكمّن الفجوة البحثية في هذا البحث بأخذها متغيرات في غاية الالهامية في القطاع المصرفي وهذه المتغيرات اكدت عليها لجنة بازل III كونها تؤثر على فجوة السيولة والتتوسيع الائتماني وبهذا فقد جاءت هذا البحث كمحاولة لسد الفجوة البحثية واستكمالاً للجهود السابقة بهذا المجال.

المبحث الثاني / الاطار النظري للبحث

اولاً: فجوة السيولة

تمثل فجوة السيولة احد الطرق التي يتم خلالها قياس مخاطر السيولة ومخاطر التغيرات في اسعار الفائدة وكيفية تأثير فجوة التمويل على ربحية المصارف ونحوها نتيجة المخاطر التي تواجهها، والذي يمكن ان يؤثر سلباً على ادارة الموجودات والمطلوبات في المصارف مما يتوجب عليها خلق نمو متوازن بين الطلب على القروض وجذب ودائع جديدة (الشمرى, 2022: 20)، وتبين فجوة السيولة نتيجة عدم التطابق بين مصادر واستخدامات الاموال خلال مدة زمنية معينة، اذ تسعى المصارف الى سد الفجوة من خلال ادارة الموجودات والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة من اجل تحقيق اقصى الارباح (Saunders & Cornett, 2015:12) كما تحدث نتيجة عدم تطابق بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجية (Lee & Lee, 2013:423)، اذ تساهم ادارة السيولة المصرفية الكفؤة في الجهاز المصرفي في تقليل احتمالية التعرض للمخاطر المصرفية والتي يمكن ان تتعرض لها المصارف التجارية بشكل مستمر ومتمثلة بعدم قدرتها على تسديد التزاماتها في تاريخ الاستحقاق، وتعتبر مخاطر السيولة من اصعب المخاطر التي تواجه الجهاز المصرفي، و يمكن لإدارة السيولة ان تحقق مجموعة من الاهداف اهمها (حسين وحمدان, 2022: 259):

1- قدرة المصرف على تمويل استثماراته المالية والحقيقة مع حرية الاختيار بين الاصناف الملائمة ودفع المصاريف والاستمرار في عملياته المصرفية.

2- بناء سمعة ائتمانية جيدة للمصرف لدى الدائنين والافراد المتعاملين والبنك المركزي من خلال سداد الالتزامات في مواعيدها.

3- مواجهة الانحرافات غير المتوقعة في التدفقات النقدية والمقدرة على التوسيع والنمو.

وتكمّن مشكلة السيولة في المصارف نتيجة لغياب التوازن بين مصادر واستخدامات الاموال في المصرف مما يؤدي الى ظهور اختلال يتمثل بفائض او عجز في السيولة (سارة وسعيدة, 2020: 88)

ومخاطر السيولة ثلاثة جوانب اساسية تمثل بالنقص الشديد في السيولة واحتياطي السلامة الموجود في محفظة الموجودات السائلة، والقدرة على توفير الاموال بتكلفة عادلة (مريم, 2018: 52). وتكمّن اهمية ادارة السيولة في كونها تعد سيفاً ذي حدين، فمن جانب زيادة السيولة تولد سيولة فائضة غير مشكلة تتعكس على الربحية المصرفية ومن جانب اخر انخفاضها يعرض المصرف الى ازمة نقص سيولة وبالتالي يمكن ان يقود المصرف الى الانفلاس، كون المصارف تستمد قوتها من سمعتها فبمجرد اشاعة نقص سيولة عند المصرف يعرض المصرف لعمليات السحب المفاجئ (عبد الرضا, 2019: 68).

وتكمّن فجوة السيولة نتيجة السحب المفاجئ للودائع من قبل المودعين مما يجعل المصرف مضطراً الى بيع جزء من موجوداته خلال فترة قصيرة وبأسعار منخفضة ليتمكن من مواجهة السحب المفاجئ للودائع (شاهين, 2005: 12)، كما تحدث فجوة السيولة بسبب وجود اختلافات بين مواعيد الاستحقاقات للموجودات والمطلوبات، فعندما يكون تاريخ استحقاق الودائع قبل تاريخ تسليم القروض يكون المصرف مطالباً بسداد هذه الودائع وعندما لا تكون لديه سيولة كافية بسبب ان موعد سداد القرض لم يأتي بعد هنا تظهر فجوة سلبية، اما الفجوة الایجابية فت تكون عندما يكون تاريخ استحقاق القروض قبل تاريخ استحقاق الودائع هنا تكون سيولة زائدة غير موظفة وليس عليها طلب مالي (الشمرى, 2020: 21).

اما مؤشرات فجوة السيولة فتتمثل بمؤشرين هما مؤشر فجوة السيولة والذي يمثل الفرق بين صافي الموجودات السائلة والمطلوبات المتقلبة والتي تمثل الودائع والقروض المستحقة خلال سنة واحدة، اما المؤشر الثاني فيتمثل بنسبة فجوة السيولة والذي يقاس من خلال قسمة الفرق بين الموجودات السائلة والمطلوبات المتقلبة على اجمالي المطلوبات (الشمرى, 2022: 24).

ثانياً: التوسيع الائتماني

يعد الائتمان المصرف في المحور الاساسي لإيرادات المصارف وبدونه يفقد المصرف وظيفته الرئيسية كوسيلط مالي في الاقتصاد، وينجح الائتمان المصرفي بناءً على قواعد واسس متعارف عليها واهماها هو السيولة اذا كلما كان المصرف يمتلك سيولة موجبة (فجوة سيولة موجبة) كلما كان قادر على مواجهة طلبات السحب على الودائع دون اي تأخير ومنح الائتمان المصرفي (مهدي, 2023: 27)، ويمكن تعريف الائتمان المصرفي بأنه التبادل بين قيمة حالية بقيمة آجلة والتي تمثل في تزويد طرف ما لطرف اخر مبلغ من المال مقابل الحصول عليه في المستقبل مع الفائدة (AL-abedallat, 2016:309)، كما يمكن تعريفه بأنه الثقة التي يوليه المصرف لشخص ما سواء كان هذا الشخص طبيعياً او اعتبارياً اذ يوضع

تحت تصرفه مبلغًا من النقود او يكفله لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين يقوم في نهايتها بالوفاء بالتزاماته نتيجة لما يتمتع به من سمعة طيبة واحترامه لتعهدهاته لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف (المولى، 2015: 26). ويعد النظام المصرفي بحد ذاته نظاماً ائتمانياً فعالاً و كنتيجة للتطورات الاخيرة في عالم المال والاعمال فقد ازدادت حدة المنافسة بين المصارف مما ادى الى زيادة التسهيلات الائتمانية وزيادة المخاطر الائتمانية وهذا خلق صعوبات امام ادارة المصرف في كيفية التعامل معها (Ruth, 1999: 2)، فالمخاطرة الائتمانية تعني عدم القدرة على السداد من الاطراف الاخرى المتعاملة مع المصرف لقاء التسهيلات المقدمة وهذه التسهيلات عادة ما تكون القروض والسلف كان المفترض قد اخذ القرض ومن ثم تخلف عن سداده (الذبحاوي و فرج، 2022: 1066)، وهناك مجموعة من المؤشرات التي يستخدمها المصرف في ادارة الائتمان منها نسب السيولة والملاحة والرفع المالي والتدفقات النقدية (الشيخلي، 2012: 11).

المبحث الثالث/ الجانب التطبيقي واختبار الفرضية

في ضوء الاطار النظري للبحث والدراسات التجريبية التي تضمنها الفكر المالي والمحاسبي واختبار فرضيات البحث، وتحقيق أهدافه الأساسية، والوصول الى تشخيص كمي تجاري لتقدير وتحليل أثر فجوة السيولة على التوسيع الائتماني، اذ تم قياس فجوة السيولة بمؤشرين هما فجوة السيولة ونسبة فجوة السيولة، اما مؤشر التوسيع الائتماني فقد تم قياسه بقسمة القروض /اجمالي القروض /اجمالي الودائع.

أولاً: مؤشرات التحليل المالي للمصارف المبحوثة

1- المصرف الأهلي العراقي

من الجدول رقم 2 يتضح أن المصرف يحتفظ خلال الفترة الزمنية (2014-2020) بفائض سيولة مرتفع جدًا اذ تراوحت نسبة فجوة السيولة بين 1344% و1925%， وهو ما يعكس سياسة احترازية متحفظة تهدف إلى تعزيز القدرة على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل، وكان هناك تراجع تدريجي للفجوة منذ 2021، اذ انخفضت نسبة فجوة السيولة إلى مستويات قريبة من 100% - 107% في السنوات 2021 و2023، وهو تحول جوهري يشير إلى تحرك وخطط واستراتيجيات نحو إعادة هيكلة السيولة وتوظيفها بشكل أكثر فاعلية في النشاط التشغيلي بدلاً من تجميدها في موجودات غير مدرة للفائد.

جدول(2): التحليل المالي لمؤشرات فجوة السيولة والتوسيع الائتماني للمصرف الأهلي العراقي (2014-2023)

السنة	المؤشرات	فجوة السيولة	نسبة فجوة السيولة	التوسيع الائتماني
2014	599.883	1701.555	100%	0.161605
2015	513.083	1863.319	100%	0.240730
2016	561.935	1925.292	100%	0.221850
2017	586.766	1843.670	100%	0.222984
2018	506.391	1889.518	100%	0.131997
2019	545.862	1451.105	100%	0.167494
2020	787.874	1344.701	100%	0.237025
2021	161.826	107.4914	100%	0.846859
2022	213.505	102.5081	100%	1.447147
2023	348.282	100.1417	100%	1.305101

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة استنادا الى التقارير المنشورة.

2- مصرف أشور الدولي للاستثمار

نلاحظ من الجدول رقم 3 ان نسبة فجوة السيولة بلغت في معظم السنوات أكثر من 2000 % اذ كانت ذروتها في عام 2017 بقيمة 3123%， مما يعكس تكتساً شديداً للسيولة في المصارف مقابل توظيف محدود للغاية، حتى بعد التوسيع الائتماني بعد 2020، ظلت فجوة السيولة مرتفعة (1552-1774%)، مما يشير إلى بقاء المصرف في المنطقة الاحترازية مع محدودية المخاطرة.

جدول(3): التحليل المالي مؤشرات فجوة السيولة والتوزع الائتماني للمصرف أشور (2014-2023)

المؤشرات السنة	فجوة السيولة	نسبة فجوة السيولة	التوزع الائتماني
2014	406.003	2431.597	0.0839
2015	422.558	2326.352	0.0425
2016	343.591	2640.372	0.0140
2017	344.139	3123.147	0.0101
2018	435.067	2185.498	0.0143
2019	396.966	2518.662	0.0269
2020	450.409	2230.193	0.0307
2021	589.085	1773.658	0.1640
2022	753.159	1552.619	0.4160
2023	729.342	1617.454	0.4447

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة استنادا الى التقارير المنشورة.

3-مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل

نلاحظ من الجدول رقم 4 ثبات السيولة عند مستويات مرتفعة اذ تراوحت نسب الفجوة بين 1251%-1954% طوال فترة البحث وهذا يعكس سياسة ثابتة في الاحتفاظ بالسيولة. كما نلاحظ استقرار واضح في السياسة التشغيلية اذ لم يسجل المصرف تقلبات كبيرة في فجوة السيولة، مما يشير إلى استراتيجية متحفظة ومستقرة.

جدول(4): التحليل المالي مؤشرات فجوة السيولة والتوزع الائتماني للمصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل (2014-2023)

المؤشرات السنة	فجوة السيولة	نسبة فجوة السيولة	التوزع الائتماني
2014	521.314	1251.865	1.2609
2015	435.055	1348.340	1.8676
2016	429.899	1727.822	1.8779
2017	430.887	1637.421	2.0013
2018	396.804	1831.971	0.2261
2019	395.604	1876.950	0.2360
2020	392.864	1953.966	0.2314
2021	371.325	1786.078	0.2555
2022	359.454	1812.769	0.2498
2023	380.529	1677.747	0.4232

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة استنادا الى التقارير المنشورة.

4-مصرف الشرق الأوسط

نلاحظ من الجدول رقم 5 ان نسبة السيولة كانت عالية اذ تراوحت بين 1228%-1566%، وهذا يعكس نهجاً محافظاً مع ميل بسيط نحو إعادة التوظيف في السنوات الأخيرة، كما نلاحظ زيادة طفيفة في المخاطرة اذ لوحظ تراجع طفيف في الفجوة بحلول 2023 مع ارتفاع التوزع الائتماني، مما يشير إلى خطوات حذرة نحو استغلال السيولة المتراكمة.

جدول(5): التحليل المالي لمؤشرات فجوة السيولة والتوزع الائتماني للمصرف الشرقي الأوسط (2014-2023)

المؤشرات السنة	فجوة السيولة	نسبة فجوة السيولة	التوزع الائتماني
2014	588.882	1566.177	0.10887
2015	577.758	1451.070	0.19288
2016	497.850	1376.265	0.08278
2017	619.327	1297.754	0.18305
2018	669.836	1256.068	0.16385
2019	528.086	1350.812	0.19550
2020	513.225	1340.085	0.06641
2021	492.370	1311.100	0.07500
2022	651.105	1228.709	0.23741

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة استناداً الى التقارير المنشورة.

5-مصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل

نلاحظ من الجدول رقم 6 ان مستويات سيولة كانت مرتفعة اذ تراوحت بين (1115-1761%) طوال الفترة البحث، مما يعكس احتفاظاً كبيراً بالموارد السائلة مع توظيف محدود. كما نلاحظ ان هناك استقرار نسبي اذ لم تظهر تقلبات كبيرة، وهذا يدل على سياسة محافظة ومستقرة.

جدول(6): التحليل المالي لمؤشرات فجوة السيولة والتوزع الائتماني للمصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل (2014-2023)

المؤشرات السنة	فجوة السيولة	نسبة فجوة السيولة	التوزع الائتماني
2014	466.671	1648.082	1.0831
2015	525.657	1533.332	1.0568
2016	565.138	1364.969	1.6987
2017	471.915	1761.603	1.0239
2018	848.891	1335.427	0.2458
2019	786.957	1146.783	0.1343
2020	421.430	1217.655	0.2157
2021	583.336	1167.349	0.1536
2022	904.199	1115.194	0.11933
2023	777.925	1212.552	0.14963

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة استناداً الى التقارير المنشورة.

أولاً-الإحصاء الوصفي للمتغيرات

تم استخدام الإحصاء الوصفي والذي يوضح القيم الإحصائية الرئيسية للمتغيرات محل البحث (فجوة السيولة، نسبة فجوة السيولة، التوزع الائتماني)، والمتمثلة بالوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف وكما موضح في الجدول (7). يتضح من الجدول (7)أن متغير فجوة السيولة (لدى المصارف المثبتة) بلغت قيمة الوسط الحسابي 516.631.01 وانحراف معياري 154,002.59، وهو ما يعكس استقراراً نسبياً (CV \approx 30%)، أما متغير نسبة فجوة السيولة فقد سجل وسط حسابي 1,571.26 وانحراف معياري

جدول (7): الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للمتغيرات محل البحث

المعامل الاختلاف (%)	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المتغير
29.81	154.002.59	516.631.01	فجوة السيولة
36.04	566.34	1.571.26	نسبة فجوة السيولة
125.15	0.5551	0.4435	التوسيع الائتماني

قيمتها $566.34 \approx 36\%$ مع تباين أعلى ($CV \approx 125\%$)، حين أظهر متغير التوسيع الائتماني تبايناً مرتفعاً جداً جداً قيمته ($CV \approx 125\%$)، مما يعكس تفاوتاً واسعاً في سياسات الإقراض بين المصارف المدروسة.

ثانياً- تحليل العلاقة (معامل الارتباط Pearson)

لقياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمعتمدة، تم حساب معامل ارتباط Pearson كما يبين الجدول (8). يتبيّن أن العلاقة بين فجوة السيولة والتوسيع الائتماني كانت عكسيّة وضعيفّة (معامل ارتباط -0.26)، كما أن العلاقة بين نسبة فجوة السيولة والتوسيع الائتماني كانت عكسيّة متوسطة (معامل ارتباط -0.37). ويعني ذلك أن زيادة فجوة السيولة المطلقة أو النسبة تؤدي إلى انخفاض في مستويات التوسيع الائتماني لدى المصارف، وهو ما ينسجم مع المنطق المصرفي في إدارة المخاطر.

جدول (8): مصفوفة الارتباط بين فجوة السيولة ونسبة فجوة السيولة والتوسيع الائتماني

التوسيع الائتماني	نسبة فجوة السيولة	فجوة السيولة	
-0.260	-0.099	1	فجوة السيولة
-0.369	1	-0.099	نسبة فجوة السيولة
1	-0.369	-0.260	التوسيع الائتماني

ثالثاً- تحليل الأثر (الانحدار الخطى المتعدد)

لقياس الأثر المشترك لفجوة السيولة ونسبة فجوة السيولة على التوسيع الائتماني، تم استخدام نموذج الانحدار الخطى المتعدد كما يبين الجدول (9).

تشير النتائج إلى أن كلا المتغيرين المستقلين فجوة السيولة ونسبة فجوة السيولة لهما أثر معنوي عكسي على التوسيع الائتماني عند مستوى معنوية 5%， كما أن نسبة فجوة السيولة أظهرت أثراً أكبر قيمة T أعلى ودلاله أقل من فجوة السيولة، أما معامل التحديد فقد بلغ قيمة ($R^2 \approx 22.5\%$) وهذا يشير إلى أن النموذج يفسر 22.5% من التغيير في التوسيع الائتماني، في حين تعزى النسبة المتبقيّة إلى متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج.

جدول (9): نموذج الانحدار الخطى المتعدد للتتوسيع الائتماني

مستوى الدلالة (Sig)	قيمة T	المعامل (B)	المتغير
0.000015	3.94	1.6155	الثابت
0.0245	-2.28	-0.000001	فجوة السيولة
0.0034	-3.00	-0.000391	نسبة فجوة السيولة

معامل التحديد (R^2): ≈ 0.225
إحصائية F: ≈ 6.82 (Sig ≈ 0.0025)

رابعاً: مناقشة وتحليل النتائج

العلاقة التي أظهرتها النتائج بين فجوة السيولة والتتوسيع الائتماني عكسية، وهي علاقة منطقية تماماً في القطاع المصرفي العراقي وذلك للأسباب الآتية:

- 1- سياسات التحوط المصرفي في ظل فجوة السيولة الموجبة لم تأتي من فراغ فعدم وجود ضماناتكافية او قابلة للتنفيذ ممكناً ان يكون أحد الاسباب المهمة لعزوف المصارف عن التوسيع الائتماني وكذلك لتجنب المخاطر التشغيلية او بسبب ارتفاع نسبة التعثر المصرفي.
- 2- الإطار الرقابي للبنك المركزي العراقي يعزز هذا السلوك، اذ يتم تشدید القيود على المصارف التي تظهر فجوات سيولة سالبة، فتطبیق مقررات لجنة بازل III يدفع المصارف الى تبني سياسات متحفظة للحفاظ على نسبة السيولة قصيرة وطويلة الأجل.
- 3- ضعف الثقة بين الزبائن والمصارف وذلك بسبب الازمات المتكررة وضعف الوعي المصرفي وانخفاض نسبة الشمول المالي اذ توجد نسبة كبيرة من المجتمع مهمشة ولا يتعاملون مع المصارف.
- 4- هيمنة المصارف الحكومية في القطاع المصرفي العراقي والتي تستحوذ على نسبة كبيرة من الودائع والسيولة ولكن لا تتعكس بالتوسيع الائتماني، وهناك اسباب اخرى منها البيئة السياسية والاقتصادية الغير مستقرة وسلسلة الازمات المالية والمصرفية والصحية المتكررة.
- 5- بالإضافة الى ذلك هناك اسباب اخرى تؤثر بشكل غير مباشر منها ذات طابع ديني فهناك تحفظ لدى غالبية المجتمع بالتعامل بالفوائد ولا توجد بدائل قوية لتنافس المصارف التجارية، فالمصارف الاسلامية لازالت محدودة النشاط ولا توجد مصارف شاملة لتنافس ذلك. بذلك، فإن النتائج التي أظهرها التحليل منطقية وتنسجم مع السياسة التحوطية في إدارة السيولة التي تفترض أن المصارف تقلل الإقراض عند مواجهة فجوات السيولة، حفاظاً على استقرارها المالي وقدرتها على مواجهة التزاماتها. وهذه النتيجة هي نتيجة تراكمية لمزيج من الاسباب السلوكية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والتشريعية.

خامساً: الاستنتاجات

- 1- اظهرت نتائج البحث ان فجوة السيولة الموجبة اثرت سلباً في التوسيع الائتماني للمصارف العراقية، بسبب سياسات التحوط المفرط التي تعمدتها المصارف العراقية في ظل الازمات مما يحد من قدرتها على تحويل هذه السيولة الى قروض منتجة.
- 2- العلاقة العكسية بين المتغيرات تشير إلى أن المصارف تقلل الإقراض عندما تكون فجوة السيولة موجبة وتفسير ذلك ان ضعف الثقة يعزز من استخدام السياسات التحوطية لتقليل المخاطر الائتمانية وهذا ما أكدت عليه الدراسات السابقة.
- 3- النموذج الإحصائي يفسر 22.5% من التغير في التوسيع الائتماني، ما يعني أن هناك متغيرات أخرى ذات تأثير أكبر مثل رأس المال، جودة الموجودات، السياسات النقدية، الربحية.
- 4- غياب التوازن بين مصادر واستخدامات الاموال في المصرف هو الذي يؤدي الى ظهور اختلال يتمثل بفائض او عجز في السيولة.
- 5- اتباع المصارف عينة البحث سياسة تحوطية في إدارة السيولة وتعمل هذه السياسة على تقليل الإقراض عند مواجهة فجوات السيولة، حفاظاً على استقرارها المالي وقدرتها على مواجهة التزاماتها في اوقات الازمات.

سادساً: التوصيات

- 1- تبني خطط وسياسات دقيقة ومرنة لإدارة السيولة تعتمد على تنويع مصادر التمويل لتقليل الضغط على السيولة قصيرة الأجل وتحسين القدرة على التوسيع الائتماني.
- 2- مراقبة نسبة فجوة السيولة دورياً من خلال انشاء وحدة متخصصة ضمن هيكلية البنك المركزي لرصد تطورات فجوة السيولة دورياً، والعمل على إدراجهما ضمن مؤشرات الأداء الأساسية لاتخاذ قرارات تمويل أكثر استقراراً.
- 3- دعم المصارف الاسلامية مع العمل على توسيع قاعدة التمويل الاسلامي الشريعي مما يتيح للمصارف استيعاب شرائح جديدة كانت تحفظ من التعامل مع المصارف بسبب الفائد.
- 4- إجراء دراسات مستقبلية تتناول متغيرات اخرى تبحث في اثر فجوة السيولة على (رأس المال، الربحية، جودة الموجودات) او على مؤشرات السلامة المالية او الصحة المالية، وذلك للوصول الى تفسير دقيق للعوامل المؤثرة في التوسيع الائتماني ومعالجة المشكلة الرئيسية التي يعاني منها القطاع المصرفي العراقي.

الموافقة الأخلاقية

لا ينطبق

تضارب المصالح

يقر المؤلفان بعدم وجود تضارب في المصالح

توفر البيانات

البيانات متوفرة لدى الباحث وسوف يتم تقديمها حين الطلب.

بيانات التمويل

لم يتلقى هذا البحث أي تمويل خارجي.

المصادر العربية

اولاًً: الرسائل و الاطاريات

الشمرى، محمد عايد كاطع محمد. 2022. فجوة السيولة وتأثيرها على الصحة المالية للمصارف (دراسة تحليلية)، رسالة دبلوم عال، جامعة كربلاء، قسم العلوم المالية والمصرفية.

الشيخلي، هديل امين ابراهيم، 2012، العوامل الرئيسية المحددة لقرارات الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الاردنية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاعمال، قسم المحاسبة والتمويل.

شاهين، علي عبد الله. 2005. اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الامريكي CAMELS لدعم فاعلية نظام التفتيش على المصارف التجارية، رسالة ماجستير غير منشور الجامعية الاسلامية-غزة.

مريم، خوبنزي.2018.ادارة مخاطر الائتمان والسيولة في البنوك التجارية الجزائرية وفقاً لمعايير الرقابة المصرفية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسويق، قسم العلوم التجارية، الجزائر.

مهدي، الا صري،2023. تحليل التوزيع القطاعي للائتمان المصري وتأثيره في القيمة السوقية دراسة تحليلية لعينة من القطاعات الانتاجية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لمدة من 2010-2021، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية.

ثانياً: البحوث

الذبهاوى، حسن كريم، الموسوى، نوره عواد عبد العزيز.2017. ادارة السيولة المصرفية وعلاقتها بالائتمان المصرفي-دراسة مقارنة بين عينة من المصارف التجارية العراقية والاردنية الخاصة، مجلة الغربى للعلوم الاقتصادية والادارية- المجلد 14، العدد4.

الذبهاوى، حسن كريم، فرج، علي اموري، 2022، دور السيولة المصرفية في العائد والمخاطرة -دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية لمدة 2005-2019، مجلة جامعة الكوفة للعلوم الاقتصادية، المجلد 18، العدد2.

حسين، جعفر جمعة محيل، حمدان، احمد عبد الزهره.2022.تقييم كفاءة ادارة السيولة المصرفية في الجهاز المركزي العراقي باستعمال اسلوب تحليل مخلف البيانات لمدة 2002-2019، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العشرين، العدد 75.

سارة، اديوب، سعدية، قصاب. 2020.اشكالية التوفيق بين السيولة والربحية في اطار فائض السيولة في البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2001-2015 دراسة حالة بنك البركة وسوسيتي جينزال، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 23.

عبد الرضا، مصطفى سلام،2019،المخاطر الائتمانية واثرها على السيولة المصرفية دراسة تطبيقية بين مصرفي الوطني الاسلامي والتجارة العراقي، مجلة اهل البيت، العدد 25.

ثالثاً: الكتب

المولى، بشري خالد تركى،2015، ضمانات الائتمان المصرفي دراسة مقارنة، دار الكتب القانونية، دار شتات للنشر والبرمجيات، مصر الامارات.

المصادر الأجنبية

- Lee, cheng-few, Lee, Alice. 2013. Encyclopedia of Finance, 2nd edition, springer Academic publishers.
- Saunders, Anthony, Cornett, Marcia Millon. 2015. Financial Markets and institutions, 6th Edition, Mc Grow-Hill Education, Newyork.
- Al-abedallat, Abedalfattah Zuhair, 2016, Factors Affecting Credit Risk: An Empirical Study of the Jordanian Commercial Banks, European Scientific Journal, Vol. 12, No. 34.
- Ruth, G E, 1999, Commercial Lending, 4th Ed American Bankers Association, Washington.
- Ebeke, Christion, Jovanovic, Nemanja, valderrama, Laura, Zhou, jing, 2021, Corporate Liquidity and Solvency in Europe during COVID-19: The Role of Policies, IMF.
- Haan, Leo de, den End, Willem van, 2011, Banks responses to funding liquidity shocks: lending adjustment,liquidity hoarding and fire sales, De Nederlandsche Bank.